

دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

سليم جابو

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
f.market30@gmail.com

عبد القادر بن عيسى

جامعة العقيد آكلي محند أولحاج - البويرة -
siaek@gmail.com

The role of desert tourism in achieving sustainable local development.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور السياحة الصحراوية في اقتصاديات الدول، والمتمثلة على وجه الخصوص في دعم الاقتصاد الوطني من خلال جلب العملة الصعبة والمساهمة في تحسين مؤشرات التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الكلية للدولة، وكذلك المشاركة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، عن طريق الرفع من المستوى المعيشي للسكان وامتصاص البطالة. وإذا لاحظنا تجارب بعض دول العالم ممن تعتمد على السياحة كمورد أساسي للدخل فإننا نلمس هذا الدور بشكل واضح لقطاع السياحة في تنمية وتطوير هذه الدول، كما أن دول العالم تحتوي وتتوفر على مقدرات سياحية هامة تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا عالميا، لكن تختلف اهتمامات هذه الدول من دولة إلى أخرى بهذا القطاع، لذلك نجد أن هناك تفاوت في هذا المجال بحيث هناك دول سياحية وأخرى غير سياحية، ليس كون هذه الأخيرة فقيرة من ناحية المقدرات والمعالم السياحية، ولكن لقلة الاهتمام وعدم اعطاء الأولوية لها.

الكلمات المفتاحية: السياحة، السياحة الصحراوية، التنمية المحلية، التنمية المحلية المستدامة، ميزان المدفوعات، الشغل.

Abstract:

This study aims to identify the role of desert tourism in the economies of the countries, represented in particular in supporting the national economy by bringing in hard currency and contribute to the improvement of indicators balances overall social and economic state, as well as participate in the achievement of sustainable local development, by raising the standard of living population and absorb unemployment.

If we observed the experiences of some countries in the world who rely on tourism as a key resource of income we touched this role is clearly to the tourism sector in the development of these countries, and the countries of the world have available on the capabilities of an important tourist qualify it to be a pole of tourism globally, but different interests of these countries one state to another in this sector, so we find that there is a disparity in this area so that there are countries other than tourism, tourist, not the fact that the latter is poor in terms of capabilities and tourist attractions, but the lack of interest and not to give priority to it.

Key Words : tourism, desert tourism, local development, local sustainable development, balance of payments, the workpiece.

تمهيد:

1- مفاهيم عامة حول السياحة

1-1- تعريف السياحة

يوجد هناك عدة تعاريف للسياحة وهي تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحثون إليها، فهناك من عرفها مركزاً على جانب معين وآخرون اعتبروها ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية.

- أول تعريف واضح ومحدد للسياحة يعود إلى العالم الألماني جويرفولر E. Guyer Freuller سنة 1905، والذي يعرفها على أنها "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضاً إلى نمو الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب، وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرتها تقدم وسائل النقل".¹ نلاحظ أن هذا التعريف ركز على حاجة الفرد للراحة والاستجمام كدافع ومحفز للسياحة، ويرى أن نمو السياحة كان نتاج تطور وسائل الاتصالات والنقل.

غير أن الترفيه والمتعة ليست الغرض الوحيد الذي يدفع الفرد للقيام بالسفر فيعرف مؤسس البحث السياحي، الباحث هونزكير HUNZIKER السياحة بأنها: مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحاً لهذا الأجنبي.²

- كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة بأنها: "نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط يهدف الحصول على دخل".³

1-2- تعريف السائح

إن تعريف السياحة لا يكتمل إلا بتعريف السائح الذي يأخذ حيزاً كبيراً في تشكيل مفهوم السياحة، وانطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السائح بصفة عامة على أنه الفرد الذي يتنقل من مكان إلى آخر لأغراض مختلفة غير العمل أو لتحقيق ربح، وبشرط أن لا تقل إقامته عن ليلة واحدة ولا تزيد عن سنة، غير أنه تم إعطاء تعريفات أخرى للسائح أخذين بعين الاعتبار جوانب أخرى كالمسافة التي يقطعها السائح، وعموماً يرى أنه يشترط في تعريف السائح توفر شرطان أساسيان هما:⁴

- شرط المسافة، يعتبر الفرد سائحاً إذا قطع مسافة 30 كلم على الأقل وتزيد هذه المسافة في بعض الدول إلى 160 كلم.

- شرط قضاء ليلة واحدة على الأقل في المكان الزائر.

1-3- أركان السياحة

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى:⁵

1- 3- 1- النقل

إن النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النقل إذ أنه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور دون تطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها.

- ❖ النقل البري: وتشمل السيارات الخاصة والمؤجرة، القطارات، الدراجات النارية...الخ.
- ❖ النقل البحري: ويشمل المراكب، والزوارق...الخ.
- ❖ النقل الجوي: ويشمل الطائرات بأنواعها.

1- 3- 2- الإيواء

لا توجد سياحة بدون أماكن الإيواء فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة إذ يبحث عن الإقامة قبل البحث عن الترفيه، ويتمثل الإيواء في الفنادق، الشقق السياحية، المخيمات.

1- 3- 3- البرامج

لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، وتتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية أو الرياضية...الخ، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات، الأسواق، المنتزهات...الخ.

1- 4- أنواع السياحة

تختلف تقسيمات السياحة باختلاف معايير تقسيمها وباختلاف الأهداف المراد الوصول إليها، وسنعمد في تقسيمنا للسياحة في هذه الدراسة على معيار الأهداف والرغبات التي يسعى السائح الوصول إليها.

1- 4- 1- السياحة الدينية

ويقصد بها السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة الأم بعينها لزيارة الأماكن المقدسة للتبرك أو الحج أو لأداء واجب ديني أو للتعرف على التراث الديني، ويقصد السياح الأماكن السياحية الدينية كالدير المساجد والكنائس والمعابد والأضرحة التي يتوافد إليها السياح من كل أنحاء العالم لإيجاد الراحة الروحية.⁶

1- 4- 2- السياحة الترفيهية

يتمثل الدافع الأساسي وراءها في رغبة الشخص في الاستمتاع والترفيه عن النفس. فهذا النمط من السياحة يتضمن ممارسة الهوايات المختلفة على غرار الصيد، الغوص في البحار والتزلج على الثلوج. كما يتضمن زيارة المناطق الجبلية والصحراوية وشواطئ البحر التي تبعث الهدوء في النفس، الراحة والاستقرار. ويرتكز هذا النوع من السياحة على فرعين أساسيين، هما: سياحة الشواطئ والسياحة الصحراوية.⁷

1- 4- 3- السياحة العلاجية

عرفها الإتحاد العالمي للسياحة أ¹ تقديم التسهيلات الصحية باستخدام المصادر الطبيعية للدولة، وبشكل خاص المياه المعدنية والمناخ.⁸

ويمكن تعريف السياحة العلاجية على أنها انتقال الأشخاص من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى بهدف الاستفادة من العناصر الطبيعية التي وهبها الله لهذه المناطق في مجال العلاج والاستشفاء.⁹

1- 4- 4- السياحة البيئية

وتسمى كذلك السياحة الطبيعية أو الجمالية أو الإيكولوجية ونجدها في الجبل والمروج الخضراء والأودية والشواطئ وأماكن الغطس وغيرها.¹⁰

1- 4- 5- السياحة الاجتماعية

ويطلق عليها أيضا السياحة الشعبية أو سياحة الإجازات، والسبب في تواجد مثل هذا النوع أن السياحة كانت مقتصرة في القدم على الطبقات الثرية فقط وبما أن التطورات العالمية توجب التغيير في كل ما يوجد من حولنا فكان لابد من هذه التغييرات أن تحدث أيضا مع السياحة لتواكب التطورات والمستحدثات العالمية لكي تضم السياحة أو تشرك معها الطبقات التي تمثل الغالبية العظمى من المجتمعات ذوي الإمكانيات المحدودة بإعداد رحلات سياحية لهذه الطبقات غير الطبقات الثرية.¹¹

1- 4- 6- السياحة العلمية

وتسمى كذلك السياحة البحثية وهي التي تشمل دراسة البيئة النباتية والحيوانية (الفلورا والفونا) وحركة الطيور وهجراتها العالمية.¹²

1- 4- 7- السياحة الصحراوية

تعتبر السياحة الصحراوية من أهم أنواع السياحة وذلك لتنوعها من جهة وللاقبال الشديد من جهة أخرى، وباعتبار أن هذا النوع من السياحة هو عنوان مداخلتنا نحاول أن نتعمق أكثر في هذه النقطة.

❖ تعريف السياحة الصحراوية

يقصد بالسياحة الصحراوية كل إقامة سياحية في محيط صحراوي، تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف.¹³

❖ معالم السياحة الصحراوية

ويمكن حصرها فيما يلي:¹⁴

- **الواحات:** وتمثل أحد المقومات الطبيعية التي تزخر بها الصحراء والتي تشكل مغريات بالنسبة للسائحين مثل واحة تاغيت ببشار أروع واحة في العرق الغربي الكبير.
- **الصحراء:** تجذب الشواطئ الرملية السائحين وتبهرهم بامتدادها الشاسع وكانت ولا زالت الصحراء بكتبانها محل شغف العديد من السائحين.
- **القصور:** تزخر الصحراء الجزائرية ومثيلاتها التونسية بالهندسة المعمارية الأخاذة التي تترجمها تلك القصور المترامية في مختلف المناطق الصحراوية لتبقى شاهدة على حضارات مرت من هنا. مثل قصور ورقلة وتندوف.

الآثار: وتتمثل في تلك النقوش واللوحات الصخرية التي تعكس عمق الصحراء والمصنفة ضمن التراث العالمي.

❖ عوامل الجذب للسياحة الصحراوية

تحدد عوامل الجذب السياحي اختيار السائح لقصد مكان ما دون غيره. فقد يكون الاختيار مبني على عوامل جذب تتعلق بموقع معين كالرغبة في رؤية الصحراء والواحات مثلا أو تختص بحادثة كالرغبة في حضور مهرجان أو معرض.

ويمكن حصر عوامل الجذب السياحي في مجموعتين: ¹⁵

• المجموعة الأولى

وتضم العناصر التالية:

- المقومات الطبيعية: حيث يفضل السياح الانتقال إلى المناطق الدافئة شتاء كالصحاري والواحات.
- المقومات التاريخية والأثرية: إن التعرف على الحضارات والتاريخ الإنساني من خلال المعالم الأثرية يعتبر من المغريات السياحية وتتفاوت في أهميتها من بلد لآخر.
- المقومات الاجتماعية والدينية: وتتمثل في طريقة حياة السكان في الصحراء وسلوكهم والنظم الاجتماعية السائدة والآثار الدينية كالمساجد والمزارات.
- المقومات الحديثة: وهي المقومات التي تمثل علامات التطور الحضاري الحديث مثل المناطق الرياضية والتجارية والسدود. وتزخر صحراء الجزائر بمعظم هذه المقومات، فإن منتوج الجزائر الصحراوي معترف به دوليا من طرف خبراء في السياحة وهيآت دولية متخصصة إلا أن استغلاله لم يرق للمستوى المطلوب.

• المجموعة الثانية

ما يعرف بالتسهيلات السياحية وتشمل:

- التسهيلات الفندقية: يركز الخبراء على أن نصف موارد السياحة مصدرها الفنادق لهذا تهتم الدول بإنشاء صناعة الفنادق.
- مشروعات النقل: إن تحقيق الكفاءة في قطاع النقل يعد حجر الزاوية في التنمية السياحية الناجحة كما إن ربط الأسواق المصدرة بالمناطق المستقبلية يمثل أهمية بالغة في العمل السياحي.
- الأنشطة المعاونة: كالمطاعم ودور اللهو والتسلية وبيع الآثار المقلدة والصناعات اليدوية.
- مشروعات البنية الأساسية: كالماء والشوارع والطرق السريعة والصرف الصحي، الاتصالات والرعاية الصحية.
- تسهيلات سياحية أخرى: التسهيلات المتعلقة بالجوازات وتأشيرات الدخول رجال الجمارك وكذا وسائل الإعلام السياحي وغيرها.

2- ماهية التنمية المحلية المستدامة

تطور مفهوم التنمية وتوسعت مجالاتها وظهرت مفاهيم تنموية كثيرة ترتبط وتؤثر وتتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه المفاهيم نجد.

2-1 التنمية المحلية

تعتبر التنمية الأفقية الحل الأنسب لإحداث التنمية الشاملة التي ينخرط فيها كل الأفراد والتي تشمل جميع المناطق المكونة للتراب الوطني فعلى الدولة أن ترسم الأهداف والتوجيهات المطلوبة لتقدم كل قطاع، والتطبيق يتم من المحلي إلى الوطني، وهذا لا يتحقق بمفهومه العلمي والشامل وبعده المحلي والوطني إلا من خلال مشاركة جميع العناصر الفاعلة في المجتمع.¹⁶

2- 1- 1- البعد التاريخي للتنمية المحلية

أحتكر التفكير في التنمية الاقتصادية في القرن العشرين على التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي، فعلى الجانب الاشتراكي ركزت النظرية الماركسية على مفهوم التحول الهيكلي من خلال محورية القطاع الصناعي -التكنولوجي، أما آلية تحقيق التنمية بهذا المنظور فكانت عن طريق التخطيط القومي الشامل ذي الطابع المركزي الذي يهمل إدماج البعد المحلي، أما بالنسبة للفكر الرأسمالي فقد ساهم مساهمة كبيرة في بعث نظريات التنمية المحلية بداية من مساهمات المدرسة الكلاسيكية والكنزية اللتان حاولتا الدمج الأكاديمي بين البعد المحلي الإقليمي وعمليات النمو والتنمية فكانت النتيجة بناء نظرية تنموية، إلا أن هذه النظريات سيطر عليها الطابع المركزي فلم يكن هناك دور يذكر للقوى الاجتماعية ولحركاتها الخاصة على المستويات اللامركزية والمحلية.¹⁷

وخلال سنوات الستينيات والسبعينيات ظهر مفهوم التنمية المحلية بفرنسا كرد فعل على الممارسات الفوقية لتهيئة التراب الوطني المرتكزة على النظريات القطاعية لكل مصلحة، على أساس الانتماء للسكان إلى مكان عيشهم ودفعهم إلى القيام بمبادرات في جميع الميادين التي من شأنها أن تساهم في ضمان تنمية سوسيو - اقتصادية متناسقة عبر حركية داخلية لإبراز الخصائص والموارد المحلية بإدماجها والمشاركة في تطور وازدهار المقاولات والصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعاون ومضاعفة ممارسات التنمية المحلية كآليات لتهيئة الإقليم.¹⁸

في التسعينيات برزت توجهات فكرية جديدة لمواجهة تبعات التعثر الذي سقطت فيه القوى الاقتصادية العالمية آنذاك من دعاة إقامة نظام عالمي جديد (بعد سقوط المعسكر الاشتراكي) وأنصار مقاومة التبعية ورواد نماذج التنمية الوطنية القائمة على الاتجاهات الشعبية والتصنيع وإحلال الواردات، وكان أصحاب هذه التوجهات الجديدة يدعون إلى ضرورة تحرير الأسواق الدولية والتركيز على تعزيز القدرة التنافسية على المستوى الوطني، فكانت نتيجة هذه التوجهات اشتداد ظاهرة العولمة وزيادة قوة الشركات متعددة الجنسيات وبالتالي التدخل المستمر في الدول المضيفة، وفي هذه الفترة كانت بعض التجارب التنموية تؤتي أكلها وتزيد من سرعة نموها كدول شرق آسيا والشرق الأقصى ودول الخليج، وفي نفس الوقت عرفت دول أخرى المزيد من الركود والتخلف بكل مستوياته، حينئذ صار لا بد من السعي لتحقيق التنمية لكل الدول حسب الامكانيات المتوفرة لديها بالشكل الذي يحقق لها قدر من التقدم عن طريق مكافحة الفقر والتنمية البشرية وهنا أثبتت أدوار الجماعات المحلية في هذين الميدانين بالتحديد، فبرزت في مطلع الألفية الجديدة توجهات مناهضة للعولمة تبحث عن بدائل

تنموية مناسبة لكل دولة على حدا ، وظهرت قوى المنظمات غير الحكومية عالميا وقطريا وهيئات المجتمع المدني من أجل تحقيق تنمية المجتمعات المحلية.¹⁹

2- 1- 2- تعريف التنمية المحلية

يعرفها محي الدين صابر بأنها: " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".²⁰

وهناك من يرى بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.²¹

وعند التطرق إلى التنمية المحلية فإنه لا يفوتنا التعرج إلى التنمية المستدامة التي تعتبر أحد الركائز الأساسية في مجال ترسيخ التنمية المحلية، ممثلة في تقوية القدرات والإمكانيات المادية والبشرية ودعمها مما يتماشى وتطورها من حيث التميز والإبداع والاستمرارية.

2- 2- تعريف التنمية المستدامة

رغم الاختلاف في تعريف التنمية المستدامة إلا أن مضمونها هو قيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الحاضر دون التغافل عن المستقبل بالحرص على عدم استنزاف الثروات الطبيعية وادخار نصيب أكبر منها للغد مع بذل أقصى الجهد على عدم تلويث البيئة بدرجة تجعل من المستحيل على أجيال المستقبل أن تبشر الحياة بالمستوى الذي نعمت بها الأجيال السابقة. أي أن لا تعيق عمليات التنمية في الوقت الحاضر أهل الغد عن توفير حاجياتهم.

يعود أول استخدام لهذا المصطلح لناشطين في منظمة غير حكومية سنة 1980 تدعى world wildlife fund، وترجم إلى العربية بعدة مسميات منها التنمية القابلة للإدامة، القابلة للاستمرار، للوصول، المطردة، المتواصلة، البيئية، المحتملة...

مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول فلم يعد المشكل في غياب التعاريف بل في تعددها ووجهة نظرها فقد عرفت "بالتنمية المتجددة والقابلة للاستمرار"، "التنمية التي لا تتعارض مع البيئة" و "التنمية التي تضع نهاية لعقلية لانهائية للموارد الطبيعية".²²

عرفت Gro Harlem Bruntland التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"²³

أما تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع"

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرض التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".²⁴

2- 3- التنمية المحلية المستدامة

2- 3- 1- تعريف التنمية المحلية المستدامة

إذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، فعرفت التنمية المحلية المستدامة بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية المحلية أو ما ممثلة في (الدولة)، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية، والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.²⁵

وبالتالي فالتنمية المحلية المستدامة هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشين، مع المحافظة على البيئة.²⁶

2- 3- 2- مبادئ التنمية المحلية المستدامة

إن التنمية المحلية المستدامة هي مشروع يهدف إلى تجاوز متطلبات النمو الاقتصادي وتصحيح الآثار الغير مرغوب فيها، فأسلوب وطريقة التنمية المستدامة تعتمد على الإتقان والتنفيذ الجماعي للخيارات والأولويات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية من أجل إيجاد الحلول على المدى الطويل للمشاكل المحلية. إذن فالتنمية المحلية المستدامة هي إستراتيجية تعتمد على المبادئ الأساسية الموالية:²⁷

- التنمية هي عملية شاملة: ومعنى ذلك أننا لا يمكن تقييد عملية التنمية في إطار أبعادها الاقتصادية فقط، أو برنامج خلق مناصب شغل أو دعم إقطاعي.
- مساهمة المبادرات والمشاريع الصغرى في التنمية الشاملة: يعني تقدم ورفاهية المجتمع ليس فقط بسبب المؤسسات الكبرى والمشاريع الكبرى الخاصة بالمستوى الكلي.
- الموارد البشرية هي القوة الدافعة للتنمية: إن عملية تكوين الأفراد وتحفيزهم تعتبر من أهم العوامل المحددة والحاسمة لعملية التنمية على غرار البنى التحتية، التقنيات، التجهيزات، ...

2- 3- 3- الأهداف الأساسية للتنمية المحلية المستدامة

قد ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان فقط لكنها في الحقيقة أوسع من ذلك، حيث يمكن أن نقسم أهداف التنمية المحلية إلى شقين أساسيين وهما:²⁸

- أهداف الانجاز، وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

- أهداف معنوية، والتي تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية.
- أما بالنسبة للأهداف التي تدرج ضمن هذين الشقين فيمكن ذكرها على سبيل الذكر لا الحصر البعض منها على النحو الموالي:²⁹
- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الصالحة للشرب الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.

3- دور السياحة في التنمية المحلية المستدامة

رغم اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة وذلك باختلاف أنواعها، فإن التجارب المأخوذة من مختلف الدول تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل، ويمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها: التشغيل، ميزان المدفوعات، تشكيل الدخل الوطني وإعادة توزيعه، الاستثمار في البنى التحتية.

3-1- زيادة الدخل الوطني

يفيد التقرير الصادر عن عدد كبير من الخبراء تحت إشراف فابريس هاتم ومشاركة الوكالة الفرنسية للإستثمارات الدولية أن القطاع السياحي بمنطقة المتوسط يمثل 10% من الناتج المحلي الخام وهذا لسنة 2006 ، في حين تبقى النسبة دون ذلك في بعض الدول المتوسطية، كالجائر مثلا تصنف من حيث حصة السياحة في

الناتج المحلي الخام في المرتبة 147 من مجموع 174 دولة بعيدا عن تونس (في المرتبة 39) والمغرب (في المرتبة 42) وإستنادا على إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، فإن القطاع السياحي يمثل 3.9% من قيمة الصادرات و 9,5% من نسبة الاستثمارات المنتجة، و 8,1% من الناتج المحلي الخام، وبناءا على تقديرات المنظمة العالمي للسفر والسياحة فإنه يتوقع أن تصل مساهمة السياحة في الإنتاج الوطني الخام العالمي إلى 11,3% خلال السنوات القليلة المقبلة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.³⁰

3-2- توفير مناصب شغل

يمكن لقطاع السياحة أن يخلق مناصب شغل من الجانبين الكمي والنوعي:

3-2-1- من الجانب النوعي: فهو يمثل أنواع مناصب العمل التي يوفرها القطاع السياحي وهي:³¹

❖ **العمل المباشر:** و هو يمثل أنواع مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية، كالفنادق، المطاعم، وكالات السفر.

❖ **العمل غير المباشر:** وهو مجمل مناصب العمل الناتجة عن النشاطات أو القطاعات التي لها علاقة بالسياحة كالتأثيث والبناء.

❖ **العمل المحرض:** وهو مجمل مناصب العمل التي تنشأ عن الأنشطة الضرورية لممارسة السياحة (غير سياحية بطبيعتها) كونها تنتج سلع وخدمات تستهلك من قبل السواح، مثل خدمات الصحة، الحلاقة... الخ.

❖ **العمل الدائم:** تكون مدته طوال السنة (موظفون دائمون).

❖ **العمل الإضافي:** وهو يختص بفترة قصيرة من 15 إلى 30 يوما (عمال إضافيون).

❖ **العمل الموسمي:** وهو إما عمل يخص موسم واحد (من 04 إلى 06 أشهر) كفصل الصيف أو الشتاء وذلك حسب المنطقة و إما عمل يخص موسمين (من 06 إلى 08 أشهر).

3-2-2- من الجانب الكمي: تشير بعض الدراسات حول مدى تأثير السياحة على التشغيل أنه:³²

❖ بالنسبة للفنادق فإنها توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة.

❖ بالنسبة لباقي نشاطات السياحة فإنها تخلق وظائف جديدة بنسبة 75% من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي.

❖ بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة فإنها تنشأ وظائف بنسبة 100% من الوظائف التي تخلقها الفنادق.

❖ السياحة تخلق 2,75 وظيفة لكل غرفة فندقية، فإذا خطط لإنجاز 10000 غرفة فندقية جديدة مثلا،

فإن عدد الوظائف الممكنة أو المترتبة على ذلك سيكون قرابة 27500 وظيفة مباشرة وغير مباشرة.

وفيما يخص مستوى التشغيل بالقطاع السياحي في الجزائر فإنه شغل أكثر من 200 ألف عامل، ويمثل حوالي 6,5% من نسبة التشغيل المباشر وغير المباشر وذلك خلال سنة 2006 .

أما على الصعيد العالمي فنجد أن القطاع الفندقي لوحده أنشأ 11,3 مليون منصب عمل ويقدر عدد المشتغلين في القطاع السياحي سنة 2006 م ما يقارب 217 مليون عامل. كما ينبغي الإشارة إلى أنه من بين كل عشرة مناصب عمل مستحدثة على الصعيد العالمي يعود منصب واحد منها إلى قطاع السياحة.

3-3- تحسين ميزان المدفوعات

تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

و تعرف صادرات السياحة بأنها إنفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف، ويأخذ الإنفاق عدة أشكال أهمها: ^{3 3}

- الإقامة في الفنادق.

- استخدام وسائل النقل (جوي، بحري، بري).

- الإنفاق الاستهلاكي الضروري للحياة (الغذاء مثلا).

- الإنفاق على المشتريات السلعية.

- رسوم التأشيرات المفروضة على السياح.

- رسو الهبوط ومغادرة الموانئ والمطارات التي تحصل من الشركات.

وعلى أية حال فقدم الزوار الأجانب يسهم في تنشيط ميزان المدفوعات في البلدان التي تستضيفهم بما أنهم يدخلون إلى هذه البلدان عملات أجنبية كما أن تنقل المواطنين المقيمين إلى الخارج في إطار السياحة يؤدي إلى خروج العملات ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ويمثل النشاط السياحي موردا هاما للعديد من الدول ومن بين الدول التي تسجل ميزان سياحي ايجابي بلدان OCDE منها الولايات المتحدة الأمريكية ب 43 مليار دولار تليها اسبانيا ب 35 مليار دولار، فرنسا ب 13 مليار دولار ومن البلدان الأقل تطورا تركيا حيث سجل ميزان المدفوعات السياحي 11 مليار، ايطاليا 8.8 مليار، تايلندا ب 6.3 مليار دولار.

3-4- المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم

في حال قيام الدولة بتوزيع أو توجيه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو مملوكة للدولة أو أجنبية في الأقاليم المختلفة أي امتداد النشاط السياحي إلى المناطق المحرومة والنائية، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير وإعادة التوازن لهذه الأقاليم، بالتالي خلق فرص عمل جديدة كما تتسبب في زيادة الدخول لدى الأفراد والمؤسسات نتيجة النشاطات السياحية والنشاطات المرتبطة بها، تحسين المستوى المعيشي، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة، إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية و الريفية. ^{3 4}

3- 5- الأثر المضاعف للسياحة

الفكرة الأساسية بالنسبة للأثر المضاعف للأنشطة السياحية، هو أن المبلغ الذي يدخل في قطاع السياحة يدور في حركة الاقتصاد الوطني دورات تتعدد بحسب قوة الاقتصاد، فيكون أثرها أكبر من قيمة المبلغ الأصلي، بعبارة أخرى أنه بالإضافة إلى زيادة حجم التشغيل وتضخيم الأجور والمكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة نتيجة السياحة، فإن النقد الذي يدخل للدولة من السياحة يستخدم في استيراد بضائع وخدمات تحتاج إليها الدولة من الخارج، هذه المنتجات المستوردة تمتص داخل الدورة الاقتصادية والإنتاجية للدولة، وتنشأ عنها مدفوعات للخزينة العمومية نتيجة الضرائب والرسوم المفروضة على الاستيراد، وعلى الأنشطة التجارية كإعادة البيع للمستهلكين وأصحاب الحرف والصناعات، مما يؤدي إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق داخل الدولة.

الخاتمة

للسياحة الصحراوية أبعادها وأهدافها بداية من مساهمتها في الدخل الوطني ومساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ما تجنيه من عملة ورؤوس أموال والرفع من ميزان المدفوعات والتقليل من البطالة بتشغيل اليد العاملة وبذلك الإسهام في الإيرادات الحكومية وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة حافظا أساسيا لكل بلد وخصوصا البلدان النامية.

ففي بعض الدول تحتل مكانة مرموقة حيث حظي القطاع السياحي في مصر، تونس والمغرب باهتمام كبير ويتضح ذلك من خلال المؤشرات السياحية من طاقات إيواء، نقل... إلخ والإستراتيجية المتبعة على المدى البعيد مما انعكس على اقتصادياتها الوطنية من خلال مساهمتها في تخفيض العجز لميزانها التجاري ومساهمتها في توليد النقد الأجنبي، أما من الناحية الاجتماعية للسياحة على هذه البلدان فقد كان لهذا القطاع دورا هاما في توفير مناصب الشغل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

لكن في الجزائر ورغم امتلاكها للمؤهلات إلا أن حصتها تبقى ضعيفة في الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول الثلاث وهذا واضح من خلال ضعف الإيرادات السياحية وعجز الميزان السياحي وضعف عدد المشتغلين في القطاع مقارنة بتونس والمغرب وحتى مصر مع ذلك لا يمكن أن ننفي أن هناك جهودا تبذل من أجل النهوض بهذا القطاع نظرا لأهميته.

وانطلاقا مما سبق خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج هي فيما يلي:

- تعد الجزائر بلد سياحي بامتياز بمقوماته الطبيعية والحضارية والثقافية، لكن سوء الاستغلال أدى إلى ضعف القطاع السياحي وضعف مساهمته في الاقتصاد الجزائري.
- ضعف مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني بفرص العمل وفي خلق حركة تنموية للاقتصاد الوطني بصفة عامة فقد بلغت المساهمة من حجم العمالة السياحية بالنسبة لحجم العمالة للاقتصاد الوطني الجزائري ب 5,1% بينما بلغ في تونس 15,1% أما المغرب فقد بلغت 12,2% خلال سنة 2010.

- عدم الاستقرار السياسي و المؤسساتاتي كان من الأسباب التي لعبت دورا هاما في تعطيل وإهمال هذا القطاع، رافقها تراجع في عدد الوافدين.
 - لتفعيل السياحة الصحراوية بما يحقق التنمية المحلية الصحراوية لابد من القيام بخطة سياحية شاملة زمنيا على المدى القصير، ومكانيا على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، ولابد من استراتيجية تسويقية للتعريف بالمنتوج السياحي.
 - وفي الأخير ما يسعنا إلا أن نقدم مجموعة من التوصيات للنهوض بالسياحة الصحراوية لتحقيق فوائد مالية وامتصاص البطالة ومنه تحقيق التنمية المحلية المستدامة وهي:
 - تشجيع التعاون، وترقية الشراكة في المجال السياحي بين القطاع العام والخاص المحلي والأجنبي وزيادة التحفيزات الاستثمارية، والإعفاءات الضريبية.
 - الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية والعمل على تطويره.
 - إرساء ثقافة سياحية صحراوية لدى المجتمع الجزائري وتشجيعها من أجل إيجاد توافق بين السياح المحليين والأجانب من جهة أخرى.
- الاحالات والمراجع:

¹ نعيم الظاهر وسراب الياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2007، ص ص 29-30.

² Robert LANQUAR, Le tourisme international .que sais je ?. 5eme édition .Paris : Presses universitaires. 1993.p10

³ صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011 - 2010، ص 04.

⁴ يسرى دعبس، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق: دراسات في أنثروبولوجيا السياحة، الملتقى المصري للإدارة والتنمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 159.

⁵ أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز للنشر والتوزيع، 2007، الطبعة الأولى، ص ص 28-29.

⁶ حماني أمينة، أثر الاتصالات التسويقية الالكترونية في استقطاب السياح، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2012، ص 47.

⁷ بوفليح نبيل، تقروت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر - الواقع والآفاق - المركز الجامعي البويرة، يومي 11-12 ماي 2010، ص 04.

- ⁸ ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 05.
- ⁹ صبري عبد السميع، نظرية السياحة، مطبعة كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، مصر، 1994، ص 78.
- ¹⁰ خليف مصطفى غرايبة، السياحة البيئية، دار ناشري، الأردن، 2012، ص 105.
- ¹¹ حماني أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 75.
- ¹² خليف مصطفى غرايبة، مرجع سبق ذكره، ص 105.
- ¹³ الجريدة الرسمية، العدد 11، الجزائر، فيفري 2003، ص 05.
- ¹⁴ الديوان الوطني للسياحة، الجزائر www.ont-dz.org/site%20-%20arabe/pdf%20ar/saoura.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/03/20.
- ¹⁵ نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص ص 141 - 168.
- ¹⁶ - أعمار عزوي، السايح بوزيد، دور الجماعات المحلية في دعم وتحقيق آفاق التنمية المحلية المستدامة، الأيام الدراسية حول الروح المقاولاتية عامل لتشجيع التنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 5 - 6 ماي 2008.
- ¹⁷ - محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، نقلا عن الموقع: <http://www.welfare.gov.sd/workshop/tanmia>، تاريخ الإطلاع: 2014/03/20، ص ص 1 - 6.
- 18 - أعمار عزوي، السايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، 5 - 6 ماي 2008.
- 19 - محمد عبد الشفيع عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 6.
- 20 - كمال التابعي، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص 23.
- 21 - رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 19.
- 22 - مصطفى عبد الله الكفري، التنمية المستدامة وتدمير البيئة، نقلا عن الموقع: www.rezgar.com/débat/show.art.asp?aid=28988، تاريخ الإطلاع: 2013/03/20.
- 23 - Corinne Gendron, Le développement durable comme compromis, Québec 2006, p166.
- 24 - عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة شلف، 2005، ص 23.

- 25- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 13.
- 26- التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص المدني، أوراق المؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، المنامة، ص 68. <http://ddlcegep.files.wordpress.com/2010/09/introduction-au-ddl> - 27 تاريخ الإطلاع: 2013/03/20
- 28- منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 25.
- 29- أحمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، مجلة علمية إلكترونية محكمة، العدد 40، 2009. نقلا عن الموقع الإلكتروني (<http://www.ulum.nl/d175.html>).
- 30- برنجي أيمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص ص 49- 50.
- ³¹Gerard GUIBILATO, économie touristique, édition delta spes, suisse, 1983, p146.
- 32- برنجي أيمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 52- 53.
- 33- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص ص 37- 38.
- 34- برنجي أيمن، مرجع سبق ذكره، ص 54.